

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/4/SEN/3  
24 November 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة

جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥ (ج)  
من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥\*

السنغال

هذا التقرير هو موجز للورقات المقدمة من أربعة من أصحاب المصلحة<sup>(١)</sup> إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير أي آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو قرار يتصلان بمطالبات محدّدة. وذكّرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما أنه بقدر المستطاع لم يجر تغيير النصوص الأصلية. والافتقار إلى معلومات عن مسائل محدّدة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة وورقات بشأن هذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة لجميع الورقات الواردة. وأُعد التقرير بمراعاة النظر إلى كون دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات.

\* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

## أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

### الهيكلة المؤسسية المتعلقة بحقوق الإنسان

١- لاحظت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان استمرار الانتهاكات الجسيمة والمتكررة للحريات الرئيسية الأساسية ووقفنا على حالة الخمول الصارخ لأهم آلية حكومية تسهر على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ألا وهي اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان، التي لم تعد تقريراً سنوياً منذ ثلاث سنوات الآن<sup>(٢)</sup> وأوصت المنظمتان السلطات السنغالية بتمكين اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان من الوسائل البشرية والمادية الكافية، وضمان استقلال عملها وفقاً لمبادئ باريس<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

#### تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الإنساني الدولي المنطبق

##### ١- حق الفرد في الحياة والحرية وسلامة شخصه

٢- فيما يتعلق بانتهاك حق الفرد في الحياة وفي سلامة شخصه البدنية، أفادت المنظمتان أن المسألة تتعلق أساساً بحدوث وفيات عديدة في كازامانس، بسبب استمرار النزاع: ضحايا يسقطون كنتيجة مباشرة للمعارك بين القوات المسلحة السنغالية وحركات المتمردين، وغير مباشرة بسبب الألغام المضادة للأشخاص ومختلف أنواع التجاوزات التي ترتكبها عناصر مارقة. وأبلغت المنظمتان أنه منذ بضعة أشهر، تعرض العشرات من المواطنين لانتهاكات جسيمة لسلامتهم البدنية على أيدي مجموعات مسلحة مجهولة الهوية، فبعد أن أُسروا، تعرضوا لتشويه على مستوى الأذن اليمنى. وأوصت المنظمتان السلطات السنغالية بممارسة مراقبة على انتهاكات حقوق الإنسان في كازامانس وبالتحقيق فيها، وبإحالة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، وبتعويض الضحايا وبمواصلة تدريب جميع موظفي قوات الأمن وأفراد القوة العامة في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لتوصيات لجنة حقوق الإنسان<sup>(٤)</sup>.

٣- وشدد مركز رصد التشرد الداخلي على أنه بالرغم مما يبدو من وقف للنزاع المسلح الشامل في كازامانس، لا تزال المجتمعات المحلية عرضة للجريمة العنيفة والمناوشات العسكرية العرضية، وأن الخسائر في الأرواح في كازامانس تعود أيضاً إلى الألغام وإلى المتفجرات من مخلفات الحرب. وأضاف المركز أن الطرقات والمسارح حول منطقة زيغنشور وكذلك مقاطعتي أوسوبي وبيغونونا لُغمت بشدة أثناء النزاع، وأن المتمردين بدأوا يزرعون ألغاماً مضادة للأفراد في عام ١٩٩٧ لحماية قواعدهم<sup>(٥)</sup>. ووفقاً للمركز، ومنذ عام ٢٠٠٦، انخفض باطراد عدد ضحايا الألغام أو المتفجرات من مخلفات الحرب، رغم بطء سير عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وطهر الجيش السنغالي جيوباً من المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بدأ في تنفيذ برنامج لإزالة الألغام. ويفيد المركز أن عناصر من حركة القوات الديمقراطية لإقليم كازامانس، ردت بقوة لوقف العمليات. ويزعم أن هناك زيادة في الهجمات ضد المدنيين التي قام بها أفراد من الحركة أثناء عام ٢٠٠٨ سعياً لتقييد وصول المدنيين إلى الأراضي الزراعية<sup>(٦)</sup>.

٤- وأشارت المنظمتان إلى أن التعذيب ممارسة دارجة في السنغال منذ سنتين على الأقل<sup>(٧)</sup>. وأفادت منظمة العفو الدولية أنها لا تزال تتلقى تقارير عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وعن اللجوء إلى القوة المفرطة ضد المجرمين المشتبه فيهم والناشطين السياسيين الذين يشاركون في مظاهرات عامة؛ وأن التعذيب وسوء المعاملة اللذين يبلغ عنهما يحدثان عادة أثناء الاحتجاز لدى قوات الأمن؛ وأنه توفي في عام ٢٠٠٧ شخصاً واحداً على الأقل أثناء الاحتجاز. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لإفلات من يرتكب أعمال التعذيب وسوء المعاملة من العقاب، وأنه فيما أنزلت عقوبات إدارية ببعض أفراد قوات الأمن، فإنه لم يقدم سوى عدد قليل منهم، بل لا أحد - حسب علم المنظمة - إلى العدالة<sup>(٨)</sup>.

٥- وأوصت المنظمتان السلطات السنغالية باحترام التزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان، ولا سيما أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وبالسهر على أن تخضع جميع الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب بصورة منتظمة إلى تحقيق دقيق وسريع من جانب السلطات القضائية المختصة ومن جانب المدعي العام؛ وأن يحظر صراحة الحصول على أدلة عن طريق التعذيب وعدم الأخذ بأي إفادة يثبت أن الحصول عليها تمّ بهذه الطريقة، كدليل إثبات في أي إجراء<sup>(٩)</sup>؛ وبالسهر على أن يجري التحقيق بجديّة في مزاعم المنظمات غير الحكومية وفقاً لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب<sup>(١٠)</sup>. وقدمت منظمة العفو الدولية توصيات مماثلة<sup>(١١)</sup>.

٦- وأفادت منظمة العفو الدولية أن مجموعة من المنظمات غير الحكومية السنغالية قدمت، في تموز/ يوليه ٢٠٠٨، مشروع قانون لإنشاء آلية لمنع التعذيب وسوء المعاملة كجانب من عملية تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، الذي صدّقت عليه السنغال في عام ٢٠٠٦، وأن مشروع القانون يقترح إنشاء هيئة إدارية مستقلة ومفتش لأماكن الحرمان من الحرية، يُمنح سلطة زيارة أي مركز احتجاز في السنغال وتقديم توصيات إلى السلطات. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الحكومة لم تقدم حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الوثيقة المقترحة كمشروع قانون رسمي<sup>(١٢)</sup>.

## ٢- إقامة العدل وسيادة القانون

٧- أشارت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان إلى الوقوف على العديد من حالات المساس باستقلال العدالة، ولا سيما في القضايا محل نظر مكاتب قضاة التحقيق، وأن وضع المجلس الأعلى للقضاء لا يمكنه من بلوغ الهدف المنوط به، ألا وهو ضمان استقلال القضاة. وأضافنا أن السلطة التنفيذية هي التي تعين أعضاء المجلس الأعلى للقضاة بدل انتخابهم من جانب نظرائهم. ويطالب القضاة عتياً بتمثيل أكثر اتساقاً داخل المجلس وإدارة واضحة للتطوير الوظيفي<sup>(١٣)</sup>. وأوصت المنظمتان السلطات السنغالية بوقف أي شكل من أشكال التدخل في إقامة العدل بغية ضمان الاستقلال الحقيقي للقضاة<sup>(١٤)</sup>.

## ٣- الحق في الخصوصية وفي الزواج وفي إقامة حياة أسرية

٨- يساور منظمة العفو الدولية القلق من تعرض أفراد للاعتقال التعسفي والمضايقة والتمييز، فقط على أساس تعاطيهم الحقيقي أو المضمون لأعمال أو ممارسات مع مثليين جنسياً بالتراضي<sup>(١٥)</sup>. ودعت منظمة العفو الدولية

حكومة السنغال إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص وحمايتهم والالتزام بها، دون أي نوع من أنواع التمييز، وإلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً دون قيد أو شرط، والموقوفين فقط على أساس ميلهم الجنسي الفعلي أو المضمون أو هويتهم الجنسية، ووضع حد للتحريض على التمييز<sup>(١٦)</sup>.

#### ٤ - حرية الدين أو المعتقد والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٩ - أشارت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان إلى تفاقم انتهاك السلطات السنغالية حرية التعبير، وهو انتهاك يعتبر مؤشراً على موقف السلطات الوطنية من الحريات الجماعية والفردية في السنغال. وحسب هاتين المنظمتين، فإن هذا الانتهاك يتجلى مراراً وتكراراً في استدعاءات لا موجب لها إلى دائرة التحقيقات الجنائية، وفي تهديدات ضد الصحفيين والناشطين السياسيين المنتهين إلى المعارضة، ومصادرة الصحف، والضغط على بعض دور النشر والمطابع لمنع صدور كتب أو مجلات. وبالمثل، بينت المنظمتان أن الصحافة الخاصة هي المستهدفة تحديداً بأعمال المضايقة والتخويف والضغط هذه وذلك ليعود صاحب أي رأي مخالف للروايات الرسمية إلى الصواب<sup>(١٧)</sup>. وذكرت منظمة العفو الدولية أن الصحفيين باتوا مستهدفين كذلك للمضايقة بانتظام<sup>(١٨)</sup>.

١٠ - وبينت هيئة "مراسلون بلا حدود" أنه بالرغم من صدور عدد كبير من الصحف في داكار، لا وجود لأدوات جدية لتنظيم وسائل الإعلام ولا لتشريعات عقابية منصفة للصحفيين المسؤولين عن التشهير أو نشر أخبار زائفة<sup>(١٩)</sup>. وأعربت الهيئة عن استيائها كذلك من انعدام الإرادة السياسية للحكومة للتعاون على إصلاح قانون الصحافة، على سبيل المثال، أو لإبداء مزيد من الشفافية والانفتاح على المقترحات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية كلما أوقف صحفي. وذكرت الهيئة بأن الرئيس عبد اللاي واد، عندما واجه عاصفة من الاحتجاج بسبب سجن الصحفي ماديامبال ديان في عام ٢٠٠٤، وعد بإصلاح قانون الصحافة، وهو إجراء لا يزال الصحفيون السنغاليون ينتظرونه<sup>(٢٠)</sup>. وأوصت الهيئة الحكومة بوجوب إلغاء قانون الصحافة القائم واعتماد تشريع جديد متوافق مع المعايير الديمقراطية، وإلغاء العقوبة بالسجن على الجرائم الصحفية وإتاحة أداة تنظيمية ذات مصداقية لوسائل الإعلام. كما أوصت الهيئة بأن تتلقى القوات المسلحة (الشرطة والجيش) تدريجياً على حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وبوضع آليات عقابية لمعالجة إفلات موظفي إنفاذ القانون من العقاب عندما يهاجمون صحفيين أو يحتجزوهم ظلماً<sup>(٢١)</sup>.

١١ - وأعربت منظمة العفو الدولية عن القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع سعياً لخنق الأصوات الناقدة لرئيس الدولة. وأبلغت منظمة العفو الدولية أن مؤيدي أحزاب المعارضة ومدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا أثناء السنتين الماضيتين، للإيقاف ولسوء المعاملة والمضايقة وأن عدة مظاهرات سلمية مُنعت في السنوات القليلة الماضية، وقُيدت حركة الأشخاص الذين شاركوا فيها رغم الحظر<sup>(٢٢)</sup>. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، أُلقي القبض في السنوات القليلة الماضية على عدد من المعارضين السياسيين واحتجز بعضهم عدة شهور ووُجّهت إليهم تهمة تهديد أمن الدولة أو شتم رئيس الدولة. وأعربت المنظمة عن قلقها من أن عمليات الإيقاف والاحتجاز هذه هي محاولة لإسكات المعارضة السياسية<sup>(٢٣)</sup>، ودعت حكومة السنغال إلى اتخاذ تدابير ملموسة وفعّالة لحماية الحق في التجمع وفي حرية التعبير وكفالة تدريب وتجهيز

موظفي إنفاذ القانون على نحو كامل يكفل الحفاظ على الأمن العام دون اللجوء إلى القوة المفرطة، والحرص كذلك على التحقيق في أي انتهاكات بصفة مستقلة<sup>(٢٤)</sup>.

١٢ - ولاحظت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان أن السلطات السنغالية لا تكفل عملياً حرية التجمع، رغم أن الدستور يكرس هذه الحرية ويضمنها وأنه باستثناء حالات نادرة جداً، فإن أي محاولة للتجمع أو لتنظيم مسيرة سلمية تُحظر وتُقمع دوماً بالعنف<sup>(٢٥)</sup>.

١٣ - ووفقاً للمنظمتين، فإن بعض شرائح المجتمع السنغالي التي طرحت فكرة عقد اجتماعات وطنية للنظر في المآسي التي يعاني منها السنغاليون واقتراح حلول للخروج من الأزمة، تعرضت لتهديد السلطات السنغالية. وبالمثل، اضطر بعض أعضاء المجتمع المدني إلى التخلي عن المشاركة في هذه الاجتماعات، بسبب الضغوط التي سُلّطت عليهم<sup>(٢٦)</sup>. وأوصت المنظمتان المذكورتان السلطات السنغالية بكفالة الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، اللذين تحميانهما الفقرة ٢ من المادة ١٩ والمادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبوضع حد لجميع أعمال التهريب والمضايقة ضد الأشخاص الذين يمارسون هذه الحقوق<sup>(٢٧)</sup>.

#### ٥- الحق في التعليم وفي المشاركة في حياة المجتمع الثقافية

١٤ - لاحظت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان الخطر الذي يهدد الحق في تعليم الأطفال السنغاليين بسبب الإضرابات المتكررة التي يشنها معلمو المدارس الابتدائية، وأشاروا إلى أن الحكومة ونقابات التعليم لم تتوصل إلى اتفاق، أثناء السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، إلا في شهر حزيران/يونيه، فأعادت عملياً جميع الفرص المتاحة أمام التلاميذ لتحصيل مستوى تعليمي مقبول<sup>(٢٨)</sup>. وأوصت المنظمتان السلطات السنغالية بمضاعفة جهودها لضمان حسن إدارة المدارس بما يكفل لصغار التلاميذ مستوى تعليمياً مقبولاً<sup>(٢٩)</sup>.

#### ٦- المشردون داخلياً

١٥ - أفاد مركز رصد التشرد الداخلي أن النزاع في منطقة كازامانس الجنوبية في السنغال، المتواصل منذ سنوات، قد أدى، على ما يبدو، إلى تشريد ٦٤ ٠٠٠ شخص داخلياً. وبفضل التعاون الأمني الأفضل بين السنغال وغينيا - بيساو واتفاق السلام المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بين الحكومة السنغالية وحركة القوات الديمقراطية لكازامانس الانفصالية، وردت تقارير تفيد استمرار حركات عودة المشردين. ووفقاً للمركز، هناك حالياً ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ مشرد داخلي في السنغال، ونظراً إلى التعقيدات التي تتسم بها أنماط التشرد في كازامانس، فإن الإحصاءات الموثوقة عن عدد المشردين داخلياً دوماً نادرة. وأضاف المركز أن إجراء دراسة استقصائية حكومية تضمن تسليط الضوء على عدد المشردين داخلياً وحالتهم في كازامانس تتوقف على التمويل<sup>(٣٠)</sup>.

١٦ - وذكر المركز المشار إليه أنه في الحالات التي عاد فيها المشردون داخلياً، استمرت تركة النزاع الطويل العهد في إعاقة إدماجهم بشكل مستدام، وأن الجهود المبذولة في مجال الإعمار جارية غير أن الهياكل الأساسية والخدمات لا تزال محدودة، وأن وجود الألغام يحول دون اشتغال المشردين داخلياً بالعمل في المزارع مجدداً. وعادةً

ما يعود المشردون داخلياً بمبادرة منهم فيستفيدون من برامج الانتعاش والإعمار التي تدعمها الحكومة وشركاء محليون ودوليون<sup>(٣١)</sup>.

١٧ - ولاحظ المركز أنه يمكن العثور على مجتمعات محلية من المشردين في المناطق الريفية من كازامانس حيث يسود ضعف الدخل، وكذلك ندرة الوصول إلى الائتمان وإلى الخدمات الاجتماعية، المتاحة للمشردين داخلياً. وعندما سارع المشردون داخلياً إلى السعي للاكتفاء الذاتي بزراعة الأرض فقد أسهموا بصفة غير طوعية في الضغط على الأراضي في المناطق التي تستضيفهم والتي أفقرها بالفعل فرط استغلالها وقلة الهطول. وأضاف المركز أن عدم وجود الأدوات الزراعية اللازمة في أكثرية الحالات جعل المشردين داخلياً غير قادرين على إنتاج الغذاء الكافي وتأمين مورد رزق لائق لأسرهم، وأن العديد من المشردين داخلياً في كازامانس فقدوا موارد أرزاقهم عندما اضطروا إلى مغادرة قراهم، حيث كانوا مزارعين أو مالكين لداكين صغيرة، ليلجأوا إلى المراكز الحضرية<sup>(٣٢)</sup>.

١٨ - ولاحظ المركز، من الناحية الإيجابية، أنه لم يتلق تقارير عن مشردين داخلياً استبعدوا من المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي نظمت في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٧ وقيل إن الحكومة سعت دوماً لتيسير تصويت المشردين داخلياً في كازامانس<sup>(٣٣)</sup>. وأوصى المركز باتخاذ الحكومة السنغالية جميع التدابير اللازمة لتأمين ما يلي: كفالة حماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن العمليات العسكرية، بما فيها الترحيل القسري والتعسفي؛ إشراك الفصائل العسكرية لحركة القوات الديمقراطية لكازامانس في تمكين جهات محايدة من الاضطلاع بأنشطة عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، كمساعدة الضحايا والتثقيف بمخاطر الألغام؛ توفير الحماية الملائمة للمشردين داخلياً من التهديدات التي يمثلها المتمردون، بما في ذلك في مناطق العودة؛ تقييم حالة المشردين داخلياً في مناطق التشريد والعودة، بالتشاور مع منظمات المشردين؛ تعزيز تطوير فرص موارد الرزق في مناطق التشريد والعودة، وضمان استفادة المشردين داخلياً من هذه البرامج وكفالة وصول جميع السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم المشردون، إلى الملاجئ الأساسية، وحصولهم على الأغذية والمياه والرعاية الطبية الأساسية<sup>(٣٤)</sup>.

### ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات والمعوقات

غير متاح.

### رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

غير متاح.

### خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

غير متاح.

### Notes

<sup>1</sup> The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: [www.ohchr.org](http://www.ohchr.org). (One asterisk denotes a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council.)

#### *Civil society*

ONDH et FIDH	Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, Dakar, Sénégal et Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme*, Paris, France: joint submission
AI	Amnesty International*, London, United Kingdom.
RSF	Reporters Without Borders*, Paris, France.
IDMC	Internal Displacement Monitoring Centre, Geneva, Switzerland.

<sup>2</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 1.

<sup>3</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 3.

<sup>4</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, pp. 3, 4.

<sup>5</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 2.

<sup>6</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 3.

<sup>7</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 1.

<sup>8</sup> Amnesty International UPR submission, p. 3.

<sup>9</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, pp. 3, 4.

<sup>10</sup> Amnesty International UPR submission, p. 4.

<sup>11</sup> Amnesty International UPR submission, p. 4.

<sup>12</sup> Amnesty International UPR submission, p. 3.

<sup>13</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 1.

<sup>14</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 3.

<sup>15</sup> Amnesty International UPR submission, p. 4.

<sup>16</sup> Amnesty International UPR submission, p. 5.

<sup>17</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 2.

<sup>18</sup> Amnesty International UPR submission, p. 4.

<sup>19</sup> Reports Without Borders UPR submission, p. 1.

<sup>20</sup> Reports Without Borders UPR submission, p. 1.

<sup>21</sup> Reports Without Borders UPR submission, p. 2.

<sup>22</sup> Amnesty International UPR submission, p. 4.

<sup>23</sup> Amnesty International UPR submission, p. 4.

<sup>24</sup> Amnesty International UPR submission, p. 5.

<sup>25</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 3.

<sup>26</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 3.

<sup>27</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 3.

<sup>28</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 3.

<sup>29</sup> Rapport de l'Organisation Nationale des droits de l'Homme du Sénégal, avec le soutien de la Fédération Internationale des Ligues des droits de l'Homme, pour l'EPU du Sénégal, p. 4.

<sup>30</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 2.

<sup>31</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 2.

<sup>32</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 3.

<sup>33</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 3.

<sup>34</sup> Internal Displacement Monitoring Centre UPR submission, p. 5.

— — — — —